2021/2020

ملخص محاضرات السياسة العامة المقارنة

الدكتورالكر محمد

Dr ELKER MOHAMED

elker mohamed
PROJECT-OS.ORG

تمهيد

في القرن العشرين صارت الدولة اكتر الظواهر السياسية هيمنة في حياة المجتمعات بتوسع شمل سائر مكونات وأبعادها، فإنه من تضاعف دورها في الاقتصاد والأنشطة الاجتماعية الى تضخم جهازها البروقراطي إلى تمايز هياكلها وتكاثرها الى تعدد وظائفها وتنوعها لم يبق شيء خارج سطوتها ولا بعيدا من يدها وتأثيرها. مسيرة التطور والتوسع هده وصلت إلى القمة بعد الحرب العالمية الثانية مع ظهور دولة الرفاه في البلدان الغربية. يعني دولة قائمة بمهام الحماية الاجتماعية وإعادة توزيع المداخيل فضلا عن وظائفها التقليدية الأخرى الكثيرة. بهذه المهام الجديدة ازدادت الدولة قوة على قوتها وعظم دورها في المجتمع وضمت الى دائرة نفوذها وتدخلها ما أفلت منها في الأطوار السابقة من مسيرة تطورها

وكما تطورت الدولة في حجمها ودورها ونطاق انتشارها تطور كذلك النظر إليها وزاوية الاهتمام بها وظهر أسلوب جديد في تحليلها، فصارت تدرس من جهة عملها ،من قبل كانت الدراسات المتعلقة بها، سواء عند هيغل وفكرة تجسيد العقل والرشد في المجتمع أو عند ماركس ودور "الذراع الواقي للبرجوازية" أو عند دور كهايم وصفة العقل المدبر " ومنزلة "الرأس من الجسد" أو عند ماكس فيبر وخاصية احتكار العنف الجسدي الشرعي"، أو عند غيرهم من فلاسفة السياسة وعلماء الاجتماع، كان البحث في شرعية الدولة كشكل سياسي وكيان اجتماعي مجرد وكان التساؤل عن مكانتها وأهميتها ودورها في المجتمع بالجملة، ثم صارت الدولة تدرس في عملها وتقيم تقييما إيجابيا أو سلبا من خلال تدخلاتها وأنشطتها .

هذا التغير في زاوية الاهتمام بالدولة ترجم بتغير في أنماط دراستها، من قبل كانت المقاربات السائدة تركز في دراسة الدولة على المؤسسات والهياكل والأجهزة السياسية الإدارية، ثم كان مع المنظور الجديد أن ظهرت توجهات ومناهج وأدوات تحليل جديدة مأخوذة من آفاق نظرية واختصاصات علمية أخرى متنوعة فيها خاصة علوم التسيير والإدارة والقانون والاقتصاد وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، هذه الرؤى والمناهج الجديدة، والمقاربات والمعارف والمفاهيم التي أثمرتها الأعمال المنجزة في إطارها. اجتمعت ضمن اختصاص جديد وهو السياسات العامة.[1]

❖ **-ماهية السياسة العامة:**

تتعدد تعريفات مصطلح السياسة العامة شأن غيره من المصطلحات المستخدمة في نطاق العلوم الاجتماعية فعرفها **كارل فريدريك** "على أنها (برنامج عمل مقترح لشخص او لجماعة او

[1] - صالح بلحاج، تحليل السياسات العامة –الديناميكيات والمعارف الأساسية -، الجزائر: بن مرابط، 2015، ص ص (3-4)

لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول الى هدف أو لتحقيق غرض مقصود)، بمعنى انها سلوكا موجها وهادفا. وعرفها **روبرت ايستون** تعريفا واسعا بقوله انها (العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها).

اما **توماس داي** فيرى ان السياسة العامة هي (ما تفعله وما لا تفعله الحكومة)

ويعرفها **ريتشارد هوفيربرت** على انها (مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام).

أما **ريتشارد روز** فعرف السياسة العامة بانها (سلسلة من الانشطة المترابطة قليلا او كثيرا، وان نتائجها تؤثر على من تهمهم مستقبلا وليست قرارات منفصلة) بمعنى ان السياسة العامة ليست قرارا بفعل شيء وانما برنامج او نسق من الانشطة غير المحددة.

ويعرفها **خيري عبد القوي** بأنها تلك العمليات والاجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول الى اتفاق على تعريف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها واسس المفاضلة بينها، تمهيداً لاختيار البديل الذي يقترح اقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة.

وقد عرفها **جيمس اندرسون** بقوله (فالسياسة هي برنامج عمل هادف يعقبه اداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة او لمواجهة قضية او موضوع) وهذا التعريف يركز على ما يتم فعله في إطار ما يستوجب او يراد فيه تمييزا للسياسة عن القرار الذي هو مجرد خيار من بين عدة خيارات او بدائل.

ولعل ذلك يقودنا بحسب **الدكتور كمال المنوفي** الى توضيح العلاقة بين القرار والسياسة ، فالقرار اختيار احد البدائل المطروحة لمواجهة موقن معين ، ولا يخفى ان ممارسة السلطة تقتضي اتخاذ العديد من القرارات ، ومن المحتمل ان تجيء هذه القرارات غير منسقة فيما بينها نظرا لاختلاف شخصيات صانعي القرار والمصالح التي يمثلونها فضلا عن حجم ونوعية المعلومات المتاحة ، وبدون التنسيق بين الاختيارات القرارية ، يتخبط النظام السياسي ، ولضمان الحد الادنى من التنسيق على الاقل ، تواضعت الدول على وضع نظام هرمي بمقتضاه تكون القرارات الفردية تابعة لمجاميع قرارية اسمى واكثر تجريدا تسمى السياسات ، لذا فان السياسة هي بمثابة مرشد للقرارات الخاصة بمشكلة او ميدان معين . يضاف الى ذلك فان السياسة العامة هي تلك التي تطورها الاجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها كما ان بعض القوى غير الحكومية او غير الرسمية قد تسهم او تؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة

DR.EKER MOHAMED

وتستمد خصوصيتها من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة، او النظام السياسي، وهؤلاء عادة هم المشرعون والقياديون والحكام والملوك والرؤساء والمجالس والهيئات العليا، انهم هم المسؤولون وهم الذين يتمتعون بالسلطات لرسم السياسات والتصرف في إطار صلاحياتهم التي تكون عامة مقيدة ومحددة وليست مطلقة [2]

❖ **-عناصر السياسة العامة:**

ويمكن فهم مصطلح السياسة بصورة ادق حينما يجزأ الى عناصره الاساسية والتي تتمثل في مطالب السياسة العامة، القرارات، التصريحات، المخرجات، العوائد، وليس من الضروري ان تظهر هذه العناصر بنفس التسلسل في الواقع العملي، وفيما يلي عرضنا موجزا لهذه العناصر:

أ-مطالب السياسة: وتشمل كل ما يطرح على المسؤولين من جانب الاخرين سواء كانوا من الاهالي ام من الرسميين الفاعلين في النظام السياسي، وذلك للتحرك ازاء قضية معينة أو التوقف عن المضي في اتجاه ما، فالمطالب المطروحة من جانب العامة تولد الحاجة الى اثارة الانتباه لسياسات عامة وتعد نقطة البدء في دراسة عملية صنعها

ب-قرارات السياسة العامة: وتشمل ما يصدره صانعي القرارات والموظفون العموميون المخولون بإصدار الارادات الملكية والمراسيم والاوامر والتوجيهات المحركة للعمل الحكومي، فقرارات السياسة العامة هي غبر القرارات الروتينية المعتادة.

ج-الخطب والتصريحات الرسمية: وهي تعبيرات رسمية أو عبارات موحية بسياسة عامة، وتشمل الأوامر الشفهية والتفسيرات القانونية والضوابط المحددة للسلوك واراء الحكام والقضاة وحتى خطب المسؤولين وشعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة والاغراض المطلوب تحقيقها والأعمال الموجهة نحوها، وقد تكون هذه التوجهات غامضة احيانا الامر الذي يقود الى اختلاف وجهات النظر اثناء تفسيرها وكذلك يحدث حول ما تصدره مستويات حكومية مختلفة من التصريحات

د-مخرجات السياسة العامة: وهي الانعكاسات المحسومة الناجمة عن السياسة العامة وفي ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يعلمها المواطنون عن الأعمال الحكومية، ولا تشمل

[2] -ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة –دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة ، عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص ص (27-29)

DR ELKER MOHAMED

الوعود والنوايا، وقد تكون المخرجات المتحققة عن السياسة العامة بعيدة او مختلفة عما يتوقع تحققه او ما تنص عليه السياسة نفسها [3]

و-عوائد السياسات:

وهي النتائج التي يتلقاها المجتمع من تطبيق السياسات العامة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة والتي تنجم عن الفعل والامتناع عن الفعل .وسياسات الرفاهية مثال يمكن أن يضرب لقياس الحصيلة المتحققة هنا من خلال المبالغ المقترحة

فعلا للمستفيدين من هذه السياسة، وكذلك عددهم ومعدل ما يحصل عليه كل منهم ، ولكن ما حصيلة ذلك العمل وتلك المساعدات هل أدت إلى ابنة الأمان لدن أوه وزيادة المتعة والارتياح عندهم أم إنها قلت من مبادراتهم ونشاطاتهم وهو سؤال قد يصعب الإجابة عليه ولكن إثارته قد تساعدنا على فهم العلاقة بين السياسة و المتحقق الفعلي والنهائي منها، وهو ما ينبغي مراعاته من جانب محللي السياسة العامة وصانعيها، وهي تساعدنا على التأكد ما إذا كانت السياسات العامة تصب في الوعاء الموجهة إليه وتتوصل إلى الأهداف التي شرعت من أجلها أم لا، وهذا التساؤل يدخل في تقييم السياسات العامة

اعتاد علماء السياسة سواء في تدريسهم أو في بحثهم على الاهتمام بالعمليات السياسية للتشريع مع التحليل والانتخاب إضافة إلى اهتمامهم بعناصر النظام السياسي مثل الرأي العام والجماعات الضاغطة، وهذا لا يعني أنهم لا يهتمون بالسياسة ولكنهم يركزون على السياسة الخارجية والسياسات المدنية لحقوق الإنسان والحريات العامة وتلك التي يسميها سالزبري (Salisbury)بالسياسات الدستورية، وهي السياسات الموجهة للعديد من القرارات المحددة للسلطات الفدرالية وسلطات الولايات و المدن المحلية. كما يهتم آخرون منهم بما ينبغي أن تفعله الحكومات من أعمال تدعو لها السياسات العامة، فهم بذلك يحكمون قيمهم في حقلهم الأكاديمي خلافا لما يراه علماء السياسة المعاصرون الداعون إلى جعل علم السياسة محايدة وموضوعية، وهم بالك يهتمون بدراسة السياسة العامة باعتبارها عملية ونشاط تخضع للتعليل والتحليل وفرز الأسباب والمسببات، وهذا ما يؤكده ثوماس داي (19) قائلا. إن علم السياسة يتضمن أيضأ دراسة السياسة العامة كمضمون يحلل القوى المجتمعية الضاغطة

[3] - نفس المرجع الآنف الذكر ،ص ص (29-30)

والخطوات الاجرائية والمؤسسية التي تمر بها والنتائج التي تترتب عليها سواء على النظام السياسي أو على المجتمع المستفيد، إضافة إلى الأعراض الجانبية غير المتوقعة التي تنجم عنها"[4]

❖ **-الأطر التاريخية للسياسات العامة:**

لقد بدأ ظهور علم تحليل السياسات العامة في الخمسينات من القرن العشرين مع كتاب **هارولد لاسويل** وزميله **دانيال ليرنر** " علوم السياسات تطورات حديثة في النطاق والمنهجية « حيث كانا من الدعاة الأول الى ضرورة تقنين و بلورة منهجية علمية منتظمة في دراسة صنع السياسات العامة و تحليلها، و ذلك تماشيا مع التغير الحادث في دور الحكومات بعد أزمة الكساد العظيم

لقد كان لهذه النشأة أثرها على الأطر النظرية المستخدمة في التحليل حيث عكست ملامح النظام السياسي الأمريكي ، من حيث العلاقات بين المؤسسات السياسية و جماعات الضغط، في شأن قضايا داخلية محددة مثل : الصحة و التعليم و الاسكان و السكان و غير ذلك من القضايا ذات الصبغة الاجتماعية و تم اغفال دور العامل الخارجي و تأثيره على صنع السياسات العامة (المبادرة ، تحديد الأولويات على أجندة السياسات ، صياغة السياسات .....الخ) و قد ركزت تلك الدراسات على محتوى السياسات ، و غلب عليها الوصف لا التحليل ، و اهتمت باستعراض أدوار الفاعلين المحليين و علاقاتهم و قدرتهم على التأثير فيها

لقد كان الاهتمام المركزي لعلم السياسة التقليدي منصبا على البناء المؤسسي للحكومة و التبرير الفلسفي لوجودها ، و من ثم تم التركيز على دراسة الدستور و شكل الدولة و السلطات الثلاثة من حيث التكوين و الصلاحيات و تحليل العلاقة بين الإطار الدستوري و المؤسسي و مضمون السياسة العامة للدولة و مع تطور علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية ، انتقل التركيز من المؤسسات الى العمليات و السلوك و هو ما استتبع دراسة الأسس الاجتماعية و النفسية للسلوك الفردي و الجماعي و أنماط سلوك الفاعليين السياسيين و على ذلك أصبح التحليل السياسي يرصد و يفسر العمليات و التفاعلات التي تقرر السياسات العامة ، و لكن دون البحث في العلاقة بين هذه العمليات و مضمون أو محتوى تلك السياسات

[4] -جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999، ص ص (18،19)

DJELKER MOHAMED

و مع ظهور المدرسة السلوكية في بداية الستينيات من القرن العشرين، تزايد الاهتمام – مع شيوع اقتراب النظم – بتحليل مدخلات و مخرجات النظام السياسي و من ثم ظهرت العوة في نهاية الستينيات و بداية السبعينيات من القرن الماضي الى ضرورة ايلاء عناية خاصة لتحليل مخرجات النظام السياسي متمثلة في السياسات العامة، و لقد كان تفاقم المشكلات الاجتماعية داخل الو. م.أ بين السود والبيض وداخل فرنسا، إلى جانب التورط الأمريكي في حرب فيتنام، وراء ذلك التطور

كما أن التوجهات العملية والممارسات التطبيقية التي صاحبت تزايد وتضخم دور الدولة في التنمية على مستوى العالم المتقدم، قد حتمت عليها الاهتمام بعملية تحليل السياسات العامة، لغرض رفع كفاءة البرامج الحكومية وزيادة فاعليتها وبلوغ أهدافها المخططة لها

ولقد عادت حركة ما بعد السلوكية الى توجه الباحثين نحو الاسهام في حل مشكلات المجتمعات عن طريق البحوث العملية، ومن هذا المنطلق أفرد علماء الساسة حيزا معتبرا للسياسات العامة من حيث أنواعها ومحتواها وإعدادها وتنفيذها، وتقييمها في ضوء اثارها المتوقعة و غير المتوقعة على المجتمع والنظام السياسي

لذلك اكتسبت دراسات تحليل السياسات العامة و مهنة محلل السياسات أهمية متزايدة داخل مركز المعلومات و الاستخبارات و مراكز البحوث الأمريكية مثل مؤسسة راند Rand Corporation ، و معهد بروكينجز ، و معهد دراسات الشرق الأدنى ، و كذلك وزارتي الدفاع و الخارجية ، و لجان الكونغرس المختلفة ، و يضرب المثل دائما بدور محللي السياسات العامة داخل تلك المراكز البحثية و الاستخباراتية ، و داخل الوزارات الأمريكية المختلفة ، و في صياغة سياسات و مواقف الولايات م .أ تجاه العديد من القضايا و المشكلات مثل : التضخم ، البطالة ، الانفاق الحكومي ، مشاكل التجارة الدولية ، الشرق الأوسط .....الخ

فعملية تحليل السياسات العامة ترتبط بذلك التوسع المضطرد في نشاطات الحكومة، و تزايد مشكلاتها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، و امتدادها لتشمل المدن و الأرياف .و المركز و المحليات، و ذلك على غرار ما حدث في الو. م.أ وبريطانيا

❖ أهم المقاربات المفسرة لمفهوم السياسة العامة:

هناك العديد من المقاربات المفسرة للسياسات العامة ولعل من أهمها ما يلي:

1- **المقاربة السياسية**
2- **المقاربة الإدارية**

3- المقاربة الفنية
4- المقاربة الاقتصادية
5- المقاربة الخدمية الحكومية
6- المقاربة النسقية
7- مقاربة الصراع –الغلبة أو القوة
8- المقاربة الادراكية او التفكيرية

الشكل رقم 01 أهم المقاربة التفسيرية لمفهوم السياسات العامة

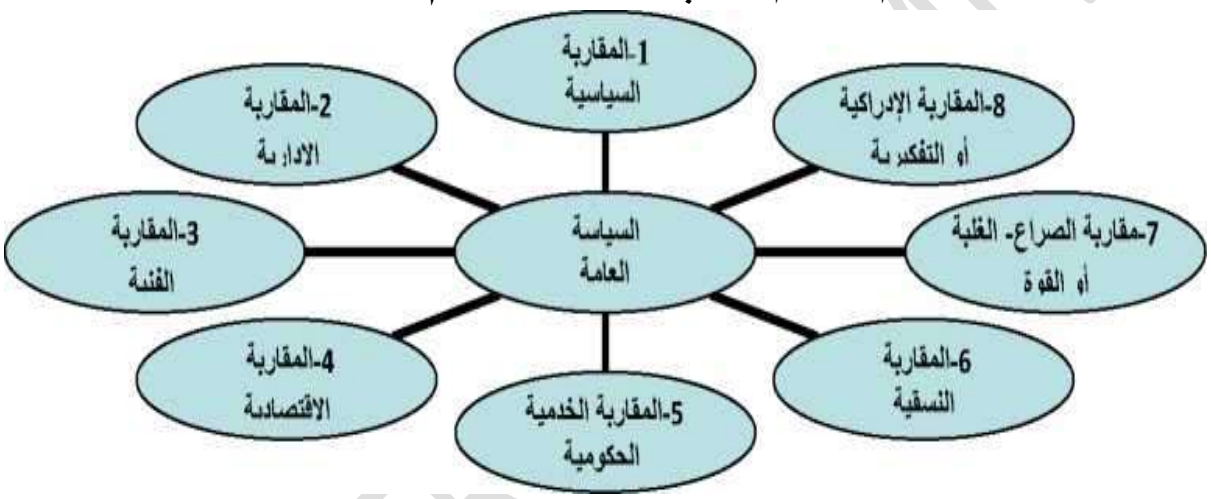

❖ **-بعض المفاهيم ذات الصلة:**

أدى تراكم الإنتاج المعرفي في علم السياسة إلى تواكب الكثير من المصطلحات مع بعضها البعض، والسياسة العامة هنا كمفهوم لها بعض المحاور والنقاط المشتركة بل أحيانا يتضح تداخلا كبيرا مع بعض المصطلحات كما هو الحال بالنسبة لمفهوم **إدارة شؤون الدولة والمجتمع** . " **governance** فقد عرفه برنامج الأمم المتحدة " pnud انه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد تحقيق مصالحها ، ويقوم هذا المفهوم على عدة دعائم من بينها الدعامة السياسية وهي تلك التي تتعلق بصياغة القرارات المتعلقة السياسيات ودعامة أخري ادارية تتعلق بتنفيذ أو بنمط تنفيد السياسات ،هذا بالإضافة إلى بعض الحجج والمحددات الأخرى و في ظل معضلة الترجمة التي تعاني منها الكثير من الدراسات يمكن أن نقترح

بديل السياسات العامة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع . وإلى جانب ما سبق يمكننا القول ظل ازدهار السياسة العامة أنها انبثقت منها على مفاهيم؛ وهي على نفس الشاكلة ومن بين هاته المصطلحات يمكن أن نشير إلى:

1-مزيج السياسات العامة public policy mixes :

مبتغاها مجموعة التقنيات والوسائل وهي تلك التي تعتمد عند وضع السياسات وإقراراها وتعلق بضمانية التنفيذ والتطبيق كتلك التي تتعلق مثلا بالضرائب والمنح والقروض

2-فضاءات السياسة العامة public policy space

لقد أصبح تناظر الفضاءات والحقول يفرض مقتضياته على المحللين والمختصين في دراساتهم السياسة العامة فالاختلاف واضح بين السياسات المطبقة مثلا الصحة البيئة الطاقة والنقل-

3-مناطقية السياسة العامة : public policy communitties

لقد تفرعت السياسات إلى بعد أكثر عمقا يصطلح عليه بمناطقية السياسة العامة حيث سكان الأرياف مثلا ودافعي الضرائب وأصحاب الأسهم .....! يسعون كلهم لأن تكون هناك سياسات عامة تمثلهم

4-شبكات السياسة العامة public policy network

هو إنتاج معرفي جديد في حقل السياسات العامة بل يمكن أن نعول عليه كوحدة تحليل ويتعلق بفواعل شبكية تمثل هي الأخرى قوى تؤثر على السياسات العامة وهي مستقلة عن الحكومات، وتضطلع بدورها عبر قنوات. وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى وجود أكثر من 50 شبكة دولية global public policy network تتعلق بدراسة .وصياغة المشكلات والقضايا الدولية وهو ما سنتناوله لاحقا لأهميته [5]

الشكل رقم: 02 يوضح للمنظورالفاعل لمفهوم السياسة العامة ومعطياتها، في إطارتحول أدوار الحكومة واستجابتها المتفاعل.

[5] -شاربي محمد ، السياسات العامة بين النخب وجماعات المصالح –حالة الجزائر –الفترة مابين 1999-2009- ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،تخصص تنظيم سياسي و إداري ،بجامعة الجزائر 3 ، ص ص (38-43)

DR ELKER MOHAMED

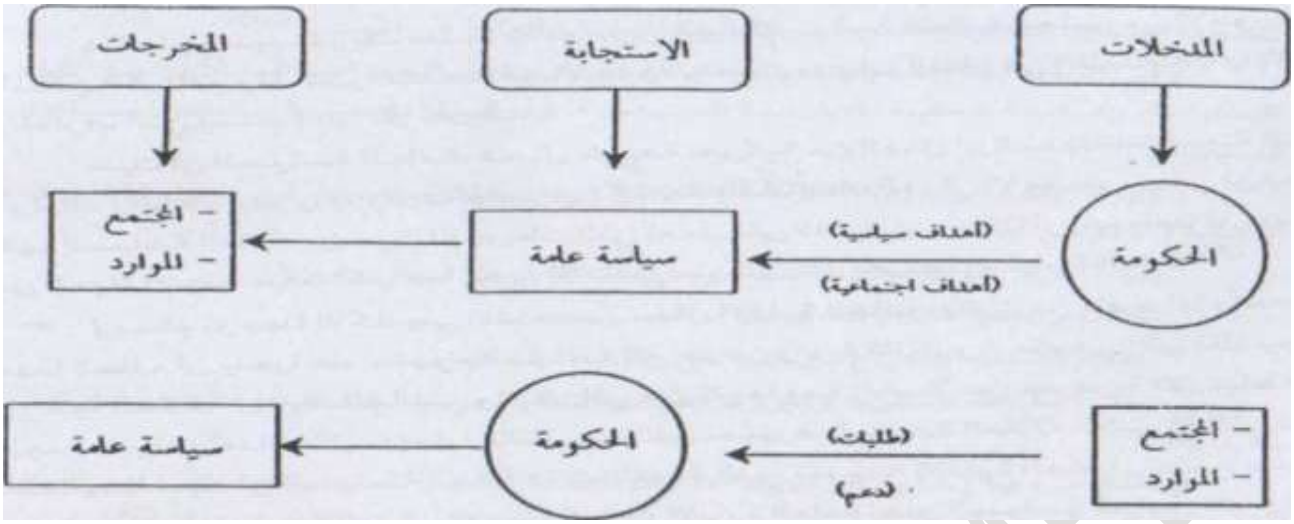

المصدر: فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل ،عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2001، ص 39

❖ السياسة المقارنة

السياسة المقارنة هي دراسة ومقارنة السياسات فيما بين الدول، فدراسة السياسة بهذه الطريقة تساعدنا على فحص الأسئلة الرئيسية في علم السياسة، مثل لماذا بعض الدول تملك أنظمة ديمقراطية في حين أن دول أخرى ذات أنظمة شمولية؟ لماذا وكيف تتغير الأنظمة؟ لماذا بعض الدول غنية ومتطورة، لكن أخرى تقبع في الفقر والتخلف ؟، لماذا بعض الحكومات تفرض ضرائب وتنفق أكثر من أخرى؟ لماذا النظم الانتخابية تصيغ مخرجات الحكومة؟ لماذا تحدث الصراعات الإثنية في مناطق دون أخرى، ولماذا الهوية الإثنية تبرز في أمكنة ولا تبرز في أخرى؟ لماذا بعض الأحزاب تحضر للانتخابات عن طريق برامج في حين أن أحزاب أخرى تعتمد على منطق العلاقات الزبائنية مع المنتخبين؟

فالسياسة مقارنة تعتبر حقل معرفي جد غني وديناميكي وخاصة في مجال ونطاق البحث في الدراسات السياسية والذي بإمكانه ان يشمل تقريبا كل الأنظمة السياسية السائدة في العالم

يشار الى أن السياسية المقاربة تبحث في الظواهر السياسية في الدول الخارجية على المستوى الكلي ملتزمة بالحفاظ على وحدة المنهج والموضوع، فهي كمنهج الدراسة ترتكز على المقارنه وعلى المناهج البحثية من منظور مقارن، اما فيما يخص الموضوع فهي ترتكز على البحث في الظواهر السياسية جاعلة من مفاهيم كالدولة، المجتمع، الأمة، الثقافة، المؤسسة، الحكومة الدولة الأمة بالإضافة الى النظام السياسي وبعض المفاهيم الأخرى التي تدرس وتحلل على المستوى الكلى حد أهم المفاهيم المفتاحية الدراسة السياسية المقارنة

وهناك عدة مصطلحات يستخدمها علماء السياسة المقارنة كمترادفات وهي: الحكومات المقارنة، السياسة المقارنة، التحليل المقارن، على أن التمييز هنا ممكن نظريا بين هذه المصطلحات. فالحكومات المقارنة هي اتجاه في السياسة والاجتماع يعنى بدراسة الحكومة على أساس مقارن ،بحيث تركز الدراسة على الخبرات السياسية والأنظمة وانماط السلوك، وهي تهتم اساسنا بدراسة المؤسسات الحكومية من تكوينها ووظائفها وتركز على الدولة ومؤسساتها و دستورها ونظامها القانوني على أساس أن الدولة هي وحدة التحليل الرئيسية وغالبا ما يستخدم مصطلح التحليل المقارن كمترادف المنهج المقارن .خاصة بعد ان اشتير حقل السياسة المقارنة بمنهجه أكثر من موضوعه ومحتواه، لأنه لو عرف بموضوعه فيكون من الصعب الفصل بينه و بين النظرية السياسية والاجتماع السياسي والتحليل السياسي، و بذلك أصبحت السياسة المقارنة الفرع الوحيد الذي يحمل عنوانا منهجيا، وليس كما معرفيا أو نطاق جغرافيا، و يبحث دائما عن إجابة للسؤالين كيف؟ ولماذا؟

و ويمكن القول علم السياسة كان في أفضل حالاته كعلم وكحقل دراسى عندما كان يوظف المنهج والمنظور المقارن، بعبارة أخرى فإن اشهر المفكرين في تاريخ الفلسفة السياسية والفكر السياسي كانوا في نفس الوقت يدرسون السياسة المقارنة ولو بطريقة المقارنة غير الواعية، أي غير المبنية على أطر علمية ومنهجية وأسلوب بحث، فكل حقول علم السياسة وليس حقل السياسة المقارنة تزداد قدراتها التحليلية كلما استعملت المنهج والمنظور المقارن ؛ فحقل السياسة إذن يستوعب الكثير من المفاهيم والتعاريف خاصة كلما اقتربنا من البنية الكلية للمفاهيم السياسية التي تفيد الشمول من دون الخلط بين حقول المعرفة السياسية أو الضياع في التفاصيل التي يمكن لها أن تغيب الطرح الكلي الذي يفيد في السيطرة على حدود المواضيع التي هي قيد الدراسة، و أيضا التحكم في تقنيات وأساليب المنهج المستعمل في بحث وتفكيك وتفسير ظواهر و مواضيع و وحدات السياسة المقارنة وكل ذلك من خلال منظور مقارن

❖ **: بعض تعاريف السياسة المقارنة A Few Definitions of Comparative Politics**

" السياسة المقارنة تحتوي الدراسة النظمية بالإضافة إلى مقارنة الأنظمة السياسية السائدة في العالم، وهي تهدف الى شرح أوجه الاختلافات والتشابهات بين الدول، عكس التقرير الصحفي في معالجته كل دولة على حدى. وتهتم السياسة المقارنة خاصة بالكشف عن النمطية، العمليات، والانتظامات بين الأنظمة السياسية "

DR.EKER MOHAMED

"السياسة المقارنة تضم كل من دراسة الدول الخارجية، بالإضافة إلى منهج الدراسة المقارنة"

ماهي السياسة المقارنة، هي امرين الأولهي العالم، الثاني هي النظام كعالم هي تشمل السلوك السياسي والمؤسسات السائدة في العالم، النظام في السياسة المقارنة هو حقل دراسي يستخدم التجارب من أجل أن يكون مسايرا، ليكون أكثر شمولية فهما شرحا وتفسيرا، مما قد يوثر في هذا العالم المنتظم و المعقد في نفس الوقت من وجهة نظر مقارنة"

السياسية المقاربة لا تحتوي على اكثر أو أقل من دراسة مقارنة للسياسية، من خلال البحث عن الانتظامات والاختلافات بين او من خلال الظاهرة السياسية،

❖ **مجالات السياسة المقارنة:**

أولا المؤسسات السياسية (مثل المؤسسة التشريعية، الأحزاب السياسية، أو جماعات المصالح السياسية ،

ثانيا تدرس السلوك السياسي (مثل الانتخابات، المظاهرات، أو مراجعة وقراءة الرسائل السياسية)،

ثالثا تدرس الأفكار السياسية (مثل الليبرالية، مذهب المحافظين، أو الماركسية)

والدراسات السياسية المقارنة تتعهد بدراسة كل ما سبق ذكره وأكثر بوضوح من خلال منهجية مقارنة مركرها ومستواها العقل والتفكير »

❖ **الأهداف المترتبة عن دراسة السياسة العامة في ظل البعد المقارن :**

من خلال استدراكنا للأهمية المؤكدة لوجود السياسة العامة، ولدورها الفاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية، للمجتمع وللحكومة، فقد ترسخت للسياسة العامة أهداف موضوعية، دفعت المعنيين على صعيد النظرية والتطبيق، نحو دراسة السياسة العامة، والاهتمام بمحاورها، في سبيل تحقيق أفضل تغطية استيعابية للأهداف المرجوة التي يمكن أن تتجلى حيال التعامل مع السياسة العامة تعاملاً علمياً وعملياً في إطار من الواقعية والمحافظة على الروح الفكرية المتصفة بها، ومن أهم هذه الأهداف، هو ما يأتي:

Dr ELKER MOHAMED

1-تطبيق المنهج العلمي الصحيح، في دراسة قضايا السياسة العامة

2-دعم الإمكانات والقدرات المهنية، في عملية السياسة العامة

3-نضج الأفكار والتجارب السياسية

4-الاستفادة من تجارب الآخرين

❖ مبررات ومقاصد المقارنة:

ولقد لخص ماكورميك John McCormick "مبررات ومقاصد المقارنة في النقاط التالية

- المقارنة تساعدنا على وصف الأنظمة السياسية.
- معرفة نقاط القوة و الضعف التي نمتلكها مقارنة بالأخرين
- تزودنا بالقرينة والمغزى العام، أي التفسير الشامل والصحيح للعمليات والتفاعلات السياسة سواء داخل أو عبر الدول
- ترتكز على معنى مشترك وأسس مرجعية يمكن الرجوع إليها في حالة توسع الدراسة
- تساعدنا على استنباط قواعد السياسة
- .تساعدنا أكثر على فهم أنفسنا ومكانتنا ومدى الحيز الذي نشغله في العالم
- تساعدنا على فهم المجتمعات الأخرى
- .توسع خياراتنا وذلك عن طريق الاستفادة من تجارب الآخرين.
- تزودنا بشعور يوسع إدراكنا في فهم الارتباك الذي يحصل في النظام العالمي من خلال التغيرات التي تحصل، فذلك الشعور يمكن له أن يحد من المخاطر التي تنجر عن ذلك الارتباك التي يمكن لتأثيراته أن تهدد نمط الحياة التي نعيشها[6].

❖ مستويات المقارنة:

[6] - بلخضر طيفور ، أبعاد التموجات الابستمولوجية على دينامية البناء و التفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة سعيدة ، 2013، ص ص (26-39)

Dr ELKER MOHAMED

مستويات المقارنة	المضمون
عبر الزمان cross-temporal	مقارنة ظاهرة أو وحدة في مراحل تاريخية مختلفة
عبر المكان cross-spational	تتم من خلال دراسات المناطق سواء كانت جهوية أو عالمية
عبر الزمكان spatiotemporal	تتمثل في تقاطع المستويين السابقين
عبر الأنظمة across-regimes	تركز أكثر على الأيديولوجيات و أشكال الحكم
عبر الدول across-states	دراسة عدة دول من خلال وحدات ومتغيرات محصورة
عبر الأقاليم المحلية across-regions	هدفها حصر المتغيرات الكثيرة بدراسة إقليم أومناطق محددة
عبر المجتمعات across-societies	المقارنة بين عدة كيانات حيث كل كيان يحوي أكبر قدر من التجانس
عبر المؤسسات across-institutions	مقارنة المؤسسات السياسية داخل دولة واحدة أو أكثر
عبر الثقافة cross-cultural	تشمل المقارنة : اللغة، الدين الإثنية، التقاليد الأعراف الهوية ... الخ

❖ خصائص السياسة العامة:

إن لمفهوم السياسة العامة معطى عاماً، في بلورة العلاقات وإقامة التفاعلات بين مكونات النظام الاجتماعي والسياسي ككل، بما في ذلك العلاقات والممارسات المتجسدة عن السلوكيات للمؤسسة الرسمية، مما يدفع إلى القول بأن مضمون السياسة العامة، يتجلى في خصائصها أو سماتها، التي يمكن وصفها والتعرف على معالمها ومدلولاتها الأساسية، على وفق الآتي من الخصائص:

1-إن السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية

2-أن السياسة العامة ذات سلطة شرعية

3-أن السياسة العامة نشاط هادف مقصود

4- إن السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية

5-إن السياسة العامة شاملة وتمتد لعموم المجتمع المقصود بها

6-إن السياسة العامة توازن بين الفئات والجماعات المصلحية

Dr EKER Mo

7-ان السياسة العامة قد تكون غير معلنة أو غير مؤطرة بقانون أو نظام

8- إن السياسة العامة تعكس ما يسمى الجدوى السياسية [7]

❖ **مصطلحات السياسات العامة والاتجاهات الجديدة لها في ظل البعد المقارن:**

إن لاستخدام مصطلح العولمة في ظل البعد المقارن تأثير على حقل تحليل السياسات العامة حيث بزغ ما بات يطلق عليه " **السياسات العامة العالمية** " وقد ظهر مع انتشار مصطلحات مستحدثة من قبيل : الاقتصاد العالمي مع ظهور OMC و الشركات متعددة الجنسيات و التكتلات الاقتصادية الدولية ، و الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي ، و حقوق الانسان ، و النوع ، و دور منظمات الأمم المتحدة ، و أزمة الدولة القومية ، و تغير دور الدولة و إعادة اختراع الحكومة ، و الجغرافيات العالمية الجديدة ، و الثورة المعلوماتية و الاتصالية و بفضل الدور المتعاظم لمؤتمرات الأمم المتحدة .و إعادة تخطيط و هيكلة برامج المنح و المعونات الدولية ، ما يمكن أن يعد سياسات عامة عالمية

كما بدأ الاهتمام داخل حقل تحليل السياسات العامة بقضايا جديدة ، تعكس التغيرات العالمية المستحدثة ، و التي تؤكد طغيان تأثير البعد الخارجي على البعد الداخلي ، و أصبحت هناك قضايا ذات صبغة عالمية تحتل قمة أجندة السياسات العامة للدول المختلفة المتقدمة و النامية معا ، في إطار ما بات يسمى " **ابتكار السياسات Policy Innovation "** مثل التنمية المستدامة ، الاصلاح الاقتصادي إدارة الموازنة ، إدارة المعرفة ، حقوق الانسان ، حوكمة الدولة و الشركات و حقوق العمال و المستهلكين ، والتنافسية و مكافحة الاحتكار ، و الحوكمة الانسانية

كما تزايد تركيز دراسات السياسة العامة على قضايا: تنفيذ وتقييم اخفاق السياسة العامة، وشبكات السياسات العامة

وتحولت اهتمامات علماء السياسات العامة منذ السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، توافقا مع تلك المتغيرات الى اهتمامات محددة ومحدودة وهي التركيز على المشكلات القابلة للحل، سواء لتوافر نظرية فنية صحيحة، أو لتنوع السكان المستهدفين أو لحجم الجماعة المستهدفة، والتنفيذ واستخدام المعرفة لتعديل الأهداف بدلا من التركيز على القرار وأليات صنعه ومشكلات واستراتيجيات إنهاء البرامج والسياسات العامة، والسياسات العامة المقارنة

[7]- فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل ،عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2001، ص ص (42-50)

لقد ركزت الدراسات المتعلقة بتنفيذ السياسات في الماضي على دراسة أسباب فشل مرحلة التنفيذ في تحقيق الأهداف المقصودة للسياسات العامة بافتراض أن المؤسسات العامة تقوم فقط بتنفيذ ما خططه السياسيون من سياسات .و تأتي الدراسات الحديثة في مجال تنفيذ السياسات العامة لتؤكد أن مرحلة التنفيذ هي جزء أصيل من مراحل إعداد و صنع السياسات العامة ، و أن مشكلات التنفيذ هي نتاج للتفاعلات بين السياسات و إطارها المؤسسي ، و أن الضمان الأساسي لنجاح السياسات العامة يكمن في اشراك المنفذين في عملية الاعداد و التخطيط لهذه السياسات ، بحجة أن هؤلاء المنفذين يمثلون مؤسسات و أجهزة مختلفة ذات مصالح متعارضة و ذات هياكل مؤسسية مختلفة ، مما يتطلب تأقلم السياسات مع الأطر المؤسسية للمنفذين لها ، ضمانا لنجاح مرحلة التنفيذ

وفي هذا السياق تغيرت نظرة الجهاز الاداري للدولة في فرنسا لطبيعة دورهم في السياسات العامة، بحيث لم يقتصر على تنفيذ السياسات، بل امتدت للمساهمة في صياغة السياسات، و في ألمانيا، يلعب الجهاز الاداري للدولة دورا بارزا في مجال صنع السياسات العامة، بفضل ما يتمتع به القادة الاداريون من مقدرة كبيرة على حل المشكلات المختلفة، و من مهارات مختلفة

وفي إطار عملية تقييم السياسات العامة يتم استخدام العديد من المفاهيم وأدوات التحليل المتعلقة بقياس الأداء والمقارنة المرجعية التي جعلت من عملية التقييم عملية موضوعية قابلة للقياس، و تنزع الدراسات الحديثة حول عملية تقييم السياسات العامة الى الأخذ بأراء المستفيدين من السياسات و ترى في عملية تقييم السياسات جزء لا يتجزأ من عملية قياس مدى كفاءة هذه السياسات من جانب، و مؤشرا على مدى شرعيتها من جانب أخر

و ينظر عادة الى تطور دراسات تقييم السياسات العامة على أنه انعكاس للتطور الحاصل في حقل علم الادارة العامة.و الناجم بقدر ما ، عن الاستفادة من أساليب إدارة الأعمال في مجال الإدارة الحكومية

ويلاحظ هنا أن عملية تقييم السياسات العامة ليست منعزلة عن مرحلة صياغة السياسات و أن تحديد هدف لقياس التطبيق شرط للحكم على نجاح أوفشل التطبيق

كذلك أدى الاهتمام المتزايد بموضوع تقييم السياسات العامة مع صيحات الادارة العامة الجديدة و اعادة اختراع الحكومة و الحوكمة ، و ظهور العديد من النماذج و الاقترابات و التي تتيح القدرة على قياس مدى نجاح أو فشل هذه السياسات الى اهتمام العديد من الدراسات بمحاولة تحليل أسباب اخفاق السياسات العامة

DR.EKER MOHAMED

و قد قام كل من Hogwood,Dunn بتصنيف الدراسات المتعلقة بتحليل السياسات العامة حول المحاور التالية :

1- دراسات متعلقة بفحوى السياسات ومحتواها
2- دراسات متعلقة بعملية صنع السياسات العامة
3- دراسات متعلقة بمخرجات السياسات العامة
4- دراسات متعلقة بتقويم السياسات العامة
5- دراسات متعلقة بتقديم المعلومات اللازمة لصنع السياسات العامة
6- دراسات متعلقة بكيفية تحسين عملية صنع السياسات العامة
7- دراسات متعلقة بتعضيد و تحصيل بعض السياسات العامة

وهي بذلك تعبر عن اتجاهين :

الاتجاه الأول : يهتم بالمعلومات عن السياسات و صنعها أو ما أشار اليه Dunnب Knowledge of policy

الاتجاه الثاني : يركز على استخدام المعلومات في صنع السياسات العامة أو ما أشار اليه Dunn ب Knowledge in the policy Process

❖ **شبكات صنع السياسات العامة: نحو إدماج فواعل المجتمع في ظل البعد المقارن :**

يدور النقاش حول شبكات السياسات العامة في بريطانيا و أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية ، و بلدان أخرى رغم اختلاف رؤاها حول طبيعة و دور تلك الشبكة ، لكن بصفة عامة ، يوجد اتفاق حول فائدة ذلك المصطلح في مجال تحليل السياسات العامة

و بصفة خاصة ، تنظر المدرستان الألمانية و الهولندية بطموح الى مفهوم الشبكات باعتبارها صيغة جديدة للحكمانية ، و كبديل عن الأسواق و الهيراركيات ، و على خلاف تلك الرؤية الطموحة يضيف الأمريكيين و الانجليز من عدسة رؤيتهم لمفهوم شبكات السياسات العامة ، بالتركيز فقط على دورها في تطوير و تنفيذ السياسات

فالمرحلة المعاصرة ، تفرض على عملية صنع السياسات العامة التعامل مع شبكة من العلاقات و المؤثرات و القوى الفاعلة ، و تجعلها أمام اندفاع مضاعف نحو المزيد من الاهتمام بالقضايا

DR ELKER MOHAMED

العامة ، و العمل في إطار جدولة متشابكة لمعالجة المشكلات ، و استيعاب التحولات الراهنة من خلال تبني مصفوفة القضايا

و بصفة عامة يرى دعاة و أنصار مفهوم الشبكات أنها كوحدة لتحليل السياسات العامة سوف تسهم في تنشيط مساهمات الفاعلين من المجتمع المدني ليس فقط في صياغة السياسات العامة . و انما في كل مراحل صنعها و من ثم ينتظر أن تسهم تطبيقات مفهوم الشبكات في توسيع مساحة الديمقراطية و تعميق المشاركة المجتمعية

و على كل يلاحظ أنه في حين يؤكد علماء من أمثال داونج Dowding على عدم وجود أساس نظري لتحليل شبكات السياسات العامة يؤكد علماء آخرون من أمثال دافيد مارش و مارتن سميث و تشارلز فوكس على أنه توجد اقترابات عديدة لشبكات السياسات ، تمثل مستويات متعددة لتحليل الشبكات ، تكتنفها العديد من نقاط القوة و الضعف و لكنها كافية في حد ذاتها لتطوير إطار تفسيري مفيد في ذلك السياق أطلق عليه مارتن و سميث الاقتراب الديالكتيكي الجدلي فأغلب العلاقات داخل الشبكة تفاعلية أو جدلية

و عليه يتأسس ذلك الاقتراب الجدلي لمارش و سميث على الجدليات و التي تشير في جانب منها الى الجانب المرتبط بالعلاقة بين الشبكة و الفاعلين و الى :

مدى احتمالية أن تؤثر عوائد السياسة على البنية الاجتماعية المحيطة بشبكة السياسات في اتجاه اضعاف موقف أحد الفاعلين بالشبكة ، و مدى احتمالية أن تؤثر عوائد السياسات على عضوية الشبكات و التوازنات بين موارد أطرافها ، و مدى احتمالية أن تؤثر عوائد السياسات على الأعضاء أنفسهم في حالة إذا ما كانت تلك العوائد غير قادرة على تلبية مصالحهم و ذلك في اتجاه التركيز على استراتيجيات و خطط عمل بديلة يمكن أن تحقق لهم مصالحهم داخل الشبكة ، علما بأن العلاقة الجدلية تعني في هذا السياق علاقة تفاعلية بين متغيرين ، يؤثر فيها أحدهما على الأخر ، في إطار مستمر و متكرر أومعاد من عملية التفاعل و على أية حال ، يمكن أن نستنتج من ذلك النموذج أو الاقتراب الجدلي للشبكات ما يلي :

- يؤثر المحيط الهيكلي الخارجي على كل من بنية أو هيكل شبكة السياسات العامة من جانب و على حجم الموارد المتاحة لكل اللاعبين و الأطراف في الشبكة من جانب أخر
- تعد المهارات التي يستخدمها كل من الفاعلين بشبكة السياسات في عملية التفاوض الداخلية نتاجا لمهاراتهم الطبيعية المتأصلة فيهم ، و كذا التعلم بشأن التفاوض و تحديدهم لتوجهاتهم في إطارها

DR.EKER.MOHAMED

- يعكس التفاعل و التفاوض داخل الشبكات حالة التكامل أو التوافق بين موارد الفاعلين و مهاراتهم و بنية الشبكة من جانب ، و شكل السياسة المتفق أو التي تم الاتفاق عليها داخل الشبكة من جانب أخر
- يمثل هيكل الشبكة انعكاسا لشكل البنية المحيطة بالشبكة ، وموارد الفاعلين فيها و تفاعل الشبكة و عوائد السياسات
- يعكس عائد السياسة التفاعل بين بنية الشبكة و تفاعل الشبكة

و قد وجهت لذلك المفهوم مع بدايات ظهوره كوحدة مستحدثة لتحليل السياسات العامة انتقادات عديدة تبدو حاليا في غير محلها و هذا ما قبل إنشاء الشبكات و عدم وضوح طرق التمييز بين هذه الشبكات من جانب ، و المؤسسات و المنظمات غير الرسمية من جانب أخر بالاضافة الى عدم وضوح أساليب و طرق التأثير التي تمارسها هذه الشبكات في السياسات العامة و محدودية المعلومات حول كيفية نشأة هذه الشبكات و هياكلها المختلفة و كيفية تغيرها من قضية الى أخرى و إدعاء أن التعامل مع الشبكات باعتبارها وحدة قائمة بحد ذاتها قد اضفى جمودا على تحليل عملية صنع السياسات العامة ، و من الواضح أن تلك الانتقادات نابعة من ندرة الدراسات التي تركز على تطبيقات الشبكات في السياسات العامة من حيث أسباب نشأتها ، و تشكيلاتها باختلاف القضايا و آليات تفاعلها في مراحل صنع السياسات المختلفة و انتفائها أو تحورها

إذا فالاشكالية تنبع من عملية صنع السياسات العامة نفسها ، أكثر من ارتباطها بشبكات الفاعلين و المعنيين بها و يلاحظ في هذا الصدد أن عملية صنع السياسات العامة تواجه تحديات عديدة لعل أهمها ينبع من تصور سقف تحليل السياسات العامة على أن يحيط بدقة كل الأبعاد الماضية و الحاضرة و المستقبلية لقضية أو مشكلة السياسات العامة موضع المعالجة ، و كل المنافع المحتملة و غير المحتملة ، و كل الفئات التي ستستفيد أو تلك التي سوف تهمش ، و كل حركات رد الفعل المحتملة

و يزداد سقف تحليل السياسات العامة تعقدا و ضيقا في ظل النظم الديمقراطية ، حيث يعد الفاعلون الداخليون (مؤسسة الرئاسة ، و الجهاز الاداري للدولة ، و الأحزاب السياسية ، و رجال الأعمال ، و منظمات المجتمع المدني من جمعيات أهلية ،و جماعات المصالح ..... الخ)

DR.ELKER MOHAMED

و الخارجيون (المنظمات الدولية، و المانحين ، و الشركاء التجاريين و العسكريين ، و المنظمات ير الحكومية دولية النشاط، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ، المنظمة العالمية للتجارة .....الخ

حيث تتباين مصالحهم و تكثر اندماجاتهم و انشقاقاتهم ومن ثم ، فإن تجسيد عملية صنع السياسات العامة في ظل تلك الظروف ، تتطلب بذل أقصى جهد ممكن في التحليل ، دون تمني الاحاطة الكاملة ، فذلك مستحيل ، مع مراعاة أن يتم ذلك في إطار من السعي نحو المزيد من الديمقراطية ، وقد تفهم المفكر **درور تلك الوضعية و من ثم طالب بالتحسين المستمر في عملية صنع السياسات و مكوناتها المختلفة**

❖ **مآلات السياسات العامة :**

يتحصل الهدف الأساسي للحكومات من وراء السياسات العامة في تقديم الخدمات و السلع للمواطنين بأقصى كفاءة و فاعلية ممكنة ، و على نحو يثمر أعلى مستوى معيشي ممكن للمواطنين مقارنة بالدول و المجتمعات الأخرى ، و في هذا السياق ، تعنى الادارة الحكومية الجيدة بتشكيل و تنفيذ استراتيجية و طموحة و مستدامة ، تستمد رسالتها و أهدافها من السياسة العامة للدولة و تكفل تعبئة و تنسيق كل الجهود و الموارد البشرية و الطبيعية و المادية المتاحة لتحقيق ذلك الهدف ، و ذلك هو حق المواطنين ، بغض النظر عن الشكل القانوني لملكية المؤسسة التي تقدم لهم هذه الخدمات و السلع ، و بالأخص تلك التي تلبي احتياجاتهم الأساسية

و في هذا الاطار هناك أربعة احتمالات للمشكلات التي تستهدفها السياسة العامة بعد تحقيق عمليات التنفيذ و التصحيح الممكنة و هي :

1- اجتثاث المشكلة تماما كضمان توفير كل الأدوية الأساسية لكل الامراض و لكل من يحتاج اليها و لا يقدر على دفع ثمنها

2- تقليص المشكلة الى أدنى مستوى لها فلا تظهر مطالب جديدة بشأنها كمشكلة الكساد و توزيع المياه .....

3- أن تعقب السياسات مشكلة أو مشكلات أخرى أقل خطرا و أسهل علاجا

4- الفشل متمثلا في تفاقم المشكلة ، فتستبدل المشكلة بمشكلات أصعب و أعقد أو تولد مشكلات اضافية ، مثل مشكلة الفجوة بين سوق العمل و التعليم الناجمة عن فشل

Dr ELKER MOHAMED

السياسات التعليمية و مشكلة العشوائيات الناجمة عن سياسات الاسكان الفاشلة ، و ما ينجر عنها من آفات اجتماعية أكثر تعقيدا و ظهور العنف و غيرها ....

وفي هذا السياق تؤكد الأدبيات الحديثة في علم تحليل السياسات العامة على أن الاخفاقات في مجال إدارة وتنفيذ السياسات العامة تشير الى مشكلات عديدة في مجال اعداد السياسات منها

1- عدم القدرة على تحديد الأولويات السياسية الرئيسية و عدم توفر التوجه نحو تحقيق ذلك ، و عدم القدرة على المفاضلة ، و على اتخاذ القرارت بشأن الأهداف المتعارضة او التي تبدو كذلك و في هذا الاطار هناك العديد من الأساليب الاحصائية و البرامج الرياضية الحديثة التي تساعد على عملية اتخاذ القرار و تقليل الخطأ و تحسن مبدأ المفاضلة في عملية صنع و اختيار السياسات العامة الرشيدة

2- ضعف القدرة على تحديد ثم ترجمة الأولويات الى قرارات عملية محددة ، بدليل وضع الموازنة بصورة نمطية غالبا

3- ضعف السياسات الموضوعة غالبا من حيث المضمون و الصياغة ، رغم الاستمرار و الاستقرار النسبي للحكومة

4- الافتقار الى الثقة بين أعضاء الهيئة التشريعية و واضعي السياسات من الفنيين متمثلين في الحكومة ، مما يؤدي عادة الى مجادلات متواصلة حول السياسات الرسمية بالاضافة الى ضعف مستوى من يصلون الى الهيئة التشريعية و عدم امتلاكهم للكفاءات اللازمة لذلك في كثير من الأحيان

5- عدم وضوح الأدوار المؤسسية أو جدول الأعمال المتعارضة بين الوزارات التنفيذية بالاضافة الى الفشل في استشارة جميع الوزارات ذات المصلحةفي اتخاذ قرار معين

6- الفشل في استشارة أصحاب المصلحة ، و عدم توقع المعارضة ، و عدم الرغبة في تسوية الخلافات مع القوى المعارضة ، والاصرار على فرض سلطة الحكومة رغم محاولات تهرب الأطراف المجتمعية المتأثرة من تحقيق مراميها

7- عدم دراسة الاقتراحات المتفق على تنفيذها بصورة جيدة لمعرفة مدى مشروعيتها و تماشيها مع السياسات السابقة و تفاديها لمشكلاتها

8- وجود جماعات موازية –غالبا غير مرئية و غير خاضعة للمساءلة – تؤثر على السياسات من خارج الحكومة

DR.LEKER MOHAMED

و يؤكد علماء تحليل و تقييم السياسات العامة من أمثال تشارلز لينبلوم و غيره ، على أن السياسة التي تحوز على القبول هي تلك التي تتضمن المقدرة على اثبات صحتها و تنفيذها ، مما يجعل السياسة العامة المتخذة مرهونة بذلك النشاط التنفيذي المحقق لها

Dr ELKER MOHAMED